



بيان وفد جمهورية السودان
أمام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
فينا 17-21/مارس/ 2021م
تقديم مولانا/ تاج السر علي الحبر
النائب العام لجمهورية السودان

أصحاب المعالي رؤساء الوفود
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

السيد/ الرئيس

في البدء يطيب لي أن أخطب الدورة الثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، ويسرني ووفد بلادي أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لجميع المشاركين متمنياً لكم التوفيق والسداد ، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لمركز فيينا الدولي لتنظيم هذه الدورة آملاً أن تحقق غاياتها، والشكر موصول لكل الذين بذلوا جهداً لانجاح هذه الدورة فلهم منا كل الثناء والامتنان،

السيد/ الرئيس

تجئ مشاركتنا اليوم في هذه الدورة ، بصفتي النائب العام لجمهورية السودان وهي سلطة عدلية مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي، تتولى كافة المسائل الجنائية وإجراءات ماقبل المحاكمة والإشراف على إجراءات الأجهزة القانونية المساعدة، والنيابة العامة هي السلطة المركزية بالتعاون الدولي لأغراض منع ومكافحة الجريمة .

السيد/ الرئيس

إن الجريمة بأشكالها المختلفة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي لما تؤدي إليه من تعطيل للتنمية والإستقرار في المجتمعات عليه فإننا على يقين أن مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية يقتضي النظر في أسبابها ودوافعها فضلاً عن أهمية تعزيز التنمية المستدامة للدول وفق أهداف التنمية لسنة 2030م.

السيد / الرئيس

لأجل وفاء السودان بالتزاماته التعاهدية بعد مصادقته على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها (مكافحة الإتجار

بالبشر خاصة النساء والأطفال و مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر (الجو) ، أولت بلادي إهتماماً متعظماً لتعزيز إنفاذها حيث أصبحت تلك الإتفاقيات والبروتوكولات جزءاً من المنظومة القانونية وفقاً لنصوص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية وذلك عبر إصدار التشريعات ومواءمتها مع نصوص الإتفاقية وإنشاء الآليات ذات الصلة وقد لايسمح المجال لذكر تلك التشريعات والآليات كلها .

السيد/ الرئيس

أصدرت بلادي التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تم تجريم الفساد الإداري والإحتيال المؤسسات المالية والمصرفية وتزوير وتزييف العملة وترويجها و للسودان نظام فعال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، عبر وحدات المعلومات المالية التي لها شراكات أيضاً مع مؤسسات نظيرة وتجرم التشريعات الوطنية ، أيضاً الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال و إنتزاع الأعضاء البشرية والإتجار بها سواء وقعت الأفعال الإجرامية من الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين حيث يساوي المشرع بين مسئولية الشخص الطبيعي والإعتباري الجنائية والمدنية والإدارية وذلك لمواجهة الشبكات الإجرامية التي قد تتخذ الشخص الإعتباري ساتراً لأعمالها سواء في الشركات أو الهيئات عابرة القارات لذلك فإن ملاحظتنا لها ذات الملاحقة للشخص الطبيعي، وقد أجرت بلادي تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالبشر ليصبح أكثر فعالية في تحديد الجريمة وتعريفها.

السيد/ الرئيس

إيماناً من بلادي بأن التعاون الدولي هو رأس الرمح في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، فإننا نعكف على إعداد قانون للتعاون الدولي يكون أكثر نجاعة وفعالية ويستصحب المتغيرات والتحديات ويوسع من إطار التعاون مع التركيز على تسريع وتسهيل إجراءاته تجاوزاً للبيروقراطية التي عفى عليها الزمن وما عادت مجدية وتتسبب في الإفلات من العقاب، وإلى حين الانتهاء من ذلك القانون ، فإن بلادي تؤكد استعدادها على التعاون مع جميع الدول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات وبروتوكول باليرمو وعلى مبدأ المعاملة بالمثل، كما ترحب بأي مبادرات لاتفاقيات ثنائية للتعاون.

السيد/ الرئيس

تعزيراً لمبدأ سيادة القانون وفي إطار الإصلاح القانوني أجازت بلادي في أواخر أبريل المنصرم قانون مفوضية مكافحة الفساد لسنة 2021 بصلاحيات واسعة

للمفوضية من أهمها إسقاط الحصانة عن من تتخذ في مواجهته إجراءات جنائية بموجب ذلك القانون وتتولى حماية الشهود والمبلغين والخبراء وإنشاء جسم متخصص لمكافحة الفساد ومستقل عن السلطة التنفيذية وترفع تقاريرها للبرلمان وكذلك نص هذا القانون على عدم سقوط دعاوي الفساد بالتقادم، و قانون مفوضية العدالة الانتقالية الذي تضمن مجموعة متكاملة من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان في بلادي لكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس سيادة حكم القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وقانون مفوضية السلام وسيكون لهذه القوانين دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، وقبلها قانون مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية لسنة 2020 وهو قانون معني بقيادة وبناء أساس عملية إصلاح وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية ويسهم بصورة كبيرة في تعزيز استقلال النيابة العامة والسلطة القضائية، وأيضاً قانون مفوضية حقوق الإنسان (قيد الدراسة).

السيد/ الرئيس

ولتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة تم إنشاء إدارة متخصصة بالتعاون الدولي تعمل تحت الإشراف المباشر للنائب العام تختص بتعزيز التعاون بين النيابة العامة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وتعمل بالتنسيق مع الآليات الوطنية كما تختص أيضاً بتبادل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول والآليات النظيرة وكذلك إسترداد الموجودات وعائدات الجريمة وملاحقاتها كما يتولى النائب العام إصدار قواعد وإجراءات التعاون الدولي وفقاً للقانون، وإصدار قرارات الإسترداد والتسليم. ولتعزيز أداء المؤسسات الوطنية ظل إهتمامنا برفع قدرات أعضاء النيابة العامة والأجهزة العدلية عبر برامج التدريب على المستوى الوطني أو عبر شراكات إقليمية ودولية كما تم إنشاء النيابة والمحاكم المتخصصة والآليات الوطنية لكل نوع من الجرائم.

سيدي الرئيس

وفي ظل جائحة Covid-19 اتخذت بلادي الخطوات اللازمة للإفراج عن المحكوم عليه من مرتكبي الجرائم ذات الطبيعة غير الخطيرة، كما أن هناك تفهم من السلطة القضائية لأوضاع الجائحة أدى إلى الموازنة بين توقيع العقوبات الرادعة والأوضاع الصحية، كما أصدرت مؤسسات إنفاذ القانون من التوجيهات ما يحقق سلامة أفرادها.

السيد/الرئيس

إن إنتشار الأسلحة في أيدي المدنيين بصورة غير مشروعة يؤدي إلي تهديد الأمن، مما يشكل تحدياً يسبب في إنتشار الجريمة، لذا إهتمت بلادي بجمع السلاح ونفذت حملة قومية بتنسيق عالٍ مع كافة الأجهزة العدلية والأمنية.

السيد/الرئيس

يتطلع وفد بلادي إلي أهمية النظر أيضاً في التحديات التي تواجه الدول وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات والإرتقاء بمهارات السلطات الوطنية ودعم البرامج التي تُعني بوضع ورصد وتقييم السياسات المتعلقة بالجريمة وذلك بالتنسيق مع الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الوطنية والدولية وكذلك البرامج الخاصة بتطوير مهارات السلطات المركزية في التحريات المتخصصة وجمع وتحليل وتبادل المعلومات بشأنها مع السلطات النظيرة وكذلك الإستفادة من تطوير برامج الأدلة الإثباتية الإلكترونية وحفظها.

السيد/الرئيس

ختاماً إن بلادي تؤكد استعدادها التام للالتزام بإعلان كيوتو وتتطلع إلي التعاون مع المجتمع الدولي كافة لتحقيق العدالة الجنائية، مع خالص الأمنيات وأصدقها بالتوفيق والنجاح.

وشكراً